

أخطاء الكنيسة

في خريف عام ٢٠٠٥ وزعت كنيسة" بالإسكندرية "سي .دي" لمسرحية بعنوان "كنت أعمى والآن أبصر" تروي قصة شاب قبطي تحول إلى الإسلام ثم عاد للمسيحية تضمنت إساءات بالغة للمسلمين، أعقبتها أحداث عنف طائفية مؤسفة

البابا شنودة رفض الاعتذار، و دافع عن المسرحية، وانتقد الصحافة والانتخابات والمرشحين والسياسية والسياسيين!، و المفتي من جهة وفي مفاجأة لطيفة اعتذر نيابة عن البابا ..! بل إن الرجل نفى أن تكون الكنيسة عرضت هذه المسرحية من أصله، وأكد بإصرار غريب، عدم وجود " سي دي" للمسرحية أصلا، وأنها مجرد شائعة مغرضة أطلقها دعاة الفتنة ..!! رغم أن الكنيسة ذاتها اعترفت بعرضها للمسرحية و بطبعها على اسطوانات، و ال"سي دي" كان حينها بالسوق ووزع على نطاق واسع!!

كان هذا الموقف .من البابا ومن المفتي . كارثيا ..! و تصرفات غير مسئولة.. لأنه في حد ذاته استفززي و مثير للغضب و يكفي وحده لإضفاء الشرعية على حركة الشارع و غضبه و عصبيته.

و إذا كنا نتفهم موقف المفتي، و لا نستغريه، فإن موقف البابا شنودة هو ما كان لافتا، و جاء على النحو الذي لم يعد معه أي أمل حقيقي يمكن أن نعلق عليه توقعاتنا بإصلاح الكنيسة و إعادتها إلى الاصطفاف مع النسق الوطني العام، في ظل القيادات الدينية الحالية .

البابا . أكبر رأس في الكنيسة . و صانع أجندتها الجديدة، كان واضحا و لم يراوغ، بل قالها صراحة: " لن اعتذر "!

لقد استغرب مديع فضائية الجزيرة من أن يعتذر المفكر القبطي "ميلاد حنا" للمسلمين نيابة عن الأقباط ، فيما أستنكف البابا أن يعتذر عن "تجاوزات" بعض قادة الكنيسة إزاء إخوانهم المسلمين..!

وفي تقديري أن "حنا" كان ذكيا و يعلم مثلي و مثل جميع المنصفين أنه لا فائدة في الكنيسة، و أن على التيار المستنير والعقلاني خارجها أن يبادر في إصلاح ما يفسده بعض قادتها الجدد . وهي مبادرة مهمة تستحق الثناء أولا و التأمل ثانيا ، ولكنها تظل مع ذلك كله من قبيل ترقيع الرتق في ثوب ما عاد يصلح لستر الكثير من العورات.

البابا شنودة و قساوسة و كهنة كنيسة مارجرس اعترفت صراحة . وليس سرا . في وسائل الإعلام المختلفة أنه قد عُرضت فعلا مسرحية بالكنيسة تتعلق بشأن إسلامي اختلفوا فقط فيما إذا كانت مسيئة للإسلام أم لا . و أصدرت البيانات التي تؤكد ذلك موقعة بأسمائهم و مناصبهم الدينية .

و اعترفوا كذلك بوجود "سي دي" للمسرحية ولكنهم أنكروا أن تكون الكنيسة من وراء طبعه و توزيعه ، و ردوا : أنه ربما شخص ما أضاف إلى النص الأصلي للمسرحية نصوصا أخرى دخيلة أساءت للإسلام !! .

بات في حكم اليقين الذي لا شك فيه بأن الكنيسة ارتكبت مغامرة تستوجب العقاب القانوني أمام سلطات التحقيق بالدولة من جهة و الاعتذار للمسلمين من جهة أخرى ، و انحصر الجدل بعد ذلك فيما إذا كان اعتذار البابا شنودة ضروريا أم أن من شأنه بحسب مزعم و مباحكات رجال الدين المسيحيين . فتح الباب لـ "مشاكل" في المستقبل و لا ندري ما هية هذه المشاكل بالضبط!

وبعض المثقفين الأقباط مثل ميلاد حنا ويوسف سيدهم وجمال أسعد عبد الملاك اعتذروا علانية للمسلمين عما ورد في المسرحية، وبعض الصحف المستقلة والعلمانية وليست الدينية أو التابعة للإسلاميين "الإرهابيين". نشرت نصوصا كاملة للمسرحية قرءها الناس عامتهم وخاصتهم.

الفقيه القانوني الكبير د. سليم العوا، وهو من أكثر الشخصيات الفكرية والعامّة قريبا وتوددا للأقباط ويحظى باحترامهم، ويعتبرونه. ونحن كذلك. عدولا منصفًا وسطيًا ومعتدلا، كتب في صحيفة "الأسبوع" معلنا عن مفاجأة من العيار الثقيل جدا، عندما كشف أن جهاز أمنيا قدم قبل اشتعال أحداث محرم بك، مذكرة للنائب العام مرفقا بها نسخة من ال"سي دي"، وحمل العوا سلطات التحقيق ضميا مسؤولية تعقيد الأزمة بسبب تراخيها في احتوائها قبل أن تتفعلت الأمور وتشتعل الحرائق في كل مكان بالإسكندرية. بل إن العوا عرض على النائب العام أنه على استعداد ليقدم له نسخة من ال"سي دي" متى طلب ذلك.

ونزيد أن وزير الداخلية اعترف في حوار له نشر في كل وسائل الإعلام أن المسرحية عرضت فعلا في كنيسة مارجرجس وكان بها "بعض الخرج".

غير أن المفتي "كذب" الكنيسة وكهنتها وآبائها وقساوستها، وقال: إنه لا توجد

مسرحية ولا سي دي من أصله وأنها كلها شائعات وأكاذيب!!

والصدمة الكبرى كانت أكثر واقعا عندما صرح النائب العام لصحيفة الأهرام أن

"التحقيقات" أثبتت أن المسرحية التي قيل إنها مسيئة للإسلام لم تعرض أصلا في كنيسة

مارجرجس ولا يوجد "سي دي" من أصله!!

تطابق كلام المفتي مع سلطات التحقيق، فيما يتعلق بالسرحية، كان شديد الدلالة على أن الدولة كانت تريد إغلاق هذا الملف، بدون أن أي شكل من أشكال التصعيد القانوني سيما وأن ذلك كان من شأنه يضع الدولة في مواجهة مع الكنيسة، حال أدينت الأخيرة، وهي المواجهة التي قد تكون محرجة للطرفين، خاصة فيما يتعلق بمسألة "حق الولاية" على الأقباط، سيما وأن ثمة اتفاقا ضمينا بينهما على عدم النباش في هذا الملف في الوقت الراهن على الأقل

في غضون ذلك شاهدت يوم ٢١ - ١٠ - ٢٠٠٥ الأستاذ هاني لبيب ، على فضائية الجزيرة ، معلقا على أحداث محرم بيك بالإسكندرية .. عندما سألته المذيعه : لماذا لم يعتذر البابا للمسلمين ، عن "تجاوزت" قساوسة كنيسة مار جرجس ؟ تهرب لبيب من السؤال وقال : إن اعتذار البابا سيعمق المشكلة أكثر؟!

ولا أدري ما إذا كانت مذيعه الجزيرة لم تشأ إحراجه أم أنها لم تكن حاضرة ذهنيا

بالشكل الكافي وهي تحاور ضيفها .. إذ لم تسأله : كيف سيعمق اعتذار البابا المشكلة ؟!

من جانبي تفهمت إجابة صديقنا العزيز هاني لبيب ، فالرجل لم يرد اغضاب البابا

أو على الأقل حتى لحظة ظهوره على الجزيرة ، لم يكن يعرف بعد رأي البابا وما إذا كان سيعتذر للمسلمين أم لا . ومن ثم آثر لبيب السلامة خوفا من أن يلقي مصير أسلافه من

حرمان وطرده من "جنة الكنيسة" !

هذه هي المشكلة الحقيقية ، إذ يدفع المثقفون الأقباط في مصر الآن ، ثمن مشاركتهم

في "تدليل" الكنيسة ، من حريتهم ومن قدرتهم على أن يقولوا رأيهم بشأنها بحرية وبلا

خوف!.

من قبل ذلك وفي حادثة وفاء قسطنطين لم يطلب المثقفون الأقباط من البابا شنودة الاعتذار للشعب المصري ، على المزعم التي ردها بعض قساوسته ، وصدقها هو بنفسه وتصرف بمقتضاها .. بل إن غالبية المثقفين الأقباط ممن صدّعوا أدمغتنا بالكلام عن العقلانية ، والتسامح وحرية العقيدة ، اختفوا تماما وتواروا إلى الظل ولم نسمع لهم ولا حتى همسا ، وصمتوا صمت القبور على إكراه سيده مصرية على تغيير دينها الذي ارتضته واختفاء أخرى وهي السيدة ماري عبد الله زكي ، التي توارت تماما من الوجود ، بعد أن ذهبت لمشيخة الأزهر تطلب إشهار إسلامها !.

حادثي "وفاء وماري" كانتا محكا حقيقيا لاختبار صدق المثقفين الأقباط بشأن انحيازهم للاستنارة وحرية الاعتقاد ، ومع ذلك فإنني على ثقة من صدقهم وحسن نيتهم بقدر ثقتي في أن تخاذلهم كان طبيعيا خوفا من أن يتعرضوا لما تعرض له من قبل القس إبراهيم عبد السيد والقس دانيال وديع ، وموسى صبري ونظمي لوقا وجمال أسعد وغيرهم .

غير أن حادثة مسرحية "كنت أعمى والآن أبصر" ، كان خطأ الكنيسة فيها واضحا مثل فلق الصبح ، وال "سي دي" التي طبعتها ووزعتها تحمل صورة البابا شنودة ، وقرأت للأستاذ سعيد عبد الخالق أن البابا نفسه باركها شفاهة ، وأن من يقف وراءها من القساوسة معروفون بالاسم ، وهذا التصرف أشعل نار الفتنة ، والتي كادت أن تحرق من أشعلها أصلا ، لولا لطف الله وتدخل الأجهزة الأمنية والتنفيذية في الوقت المناسب .

لم يستيقن المثقفون الأقباط أنهم سكتوا على الكنيسة أكثر من اللازم ، وأن هذا السكوت بالغ الخطورة .. لأنه ربما يترك للشارع وحده مهمة حسم هذا الأمر ووضع حد له بعد أن خذله الجميع : وعلى رأسهم الإخوة الأقباط بعد أن باتوا أكثر ضعفا !

لماذا يتكون لنا نحن المسلمون الحديث في هذا الموضوع ، رغم ما يسببه لنا ذلك من حرج ومشاكل؟! أقول ذلك لأنه لا أمل في تغيير الكنيسة من داخلها الآن. لقد فات آوان هذا التغيير الداخلي لأسباب كثيرة تحدثنا عنها في فيما تقدم ، ولم يعد ثمة أمل إلا في التيار العقلاني الذي يمثله المثقفون الأقباط من كافة التيارات الفكرية والسياسية ، فإذا استمر هذا التيار على تخاذله وخوفه فإن منطق التطور التاريخي ، يؤكد والحال كذلك أن قوى أخرى ينبغي أن تظهر فجأة .. ترشحها التطورات لحسم هذا الأمر بعيدا عن القوى الشرعية السائدة والعاجزة عن إعادة الأمور إلى منطقتها الطبيعي وهذا هو مكنم الخطر الحقيقي .

وفي هذا السياق فإنني أعتقد أنه من الإنصاف أن لا نخلط بين الكنيسة والأقباط متى شئنا تحديد المسؤول عن تنامي مشاعر الطائفية في صفوف بعض القطاعات القبطية في مصر.

على سبيل المثال لم يكن لعامة المسيحيين المصريين دور في الفتنة التي أثارها عرض مسرحية "كنت أعمى والأبصر" بكنيسة مارجرس بالاسكندرية (في شهر أكتوبر من عام ٢٠٠٥)

المسرحية كما وصفها الباحث الكنسي واللاهوتي د. جرجس يوسف .. تافهة وساذجة وعبیطة ومسفة ، ولاقيمة لها إلا استهداف الإسلام والنیل منه بحماقة وبعقل صبياني غير مدرك خطورة اللعب بالنار بالقرب من مستودع وقود مترع بمواد شديدة الاشتعال !.

فقرار العرض لم يكن صادرا من الرجل القبطي العادي وإنما كان صادرا من مجموعة من القساوسة المتطرفين خانوا ثقة عامة الأقباط في حصانهم وحكمتهم

وأقدموا على عمل طفولي غير مسئول ، لم يستفد منه إلا دعاة الفتنة و من يضمرون الشر للمصريين عامة : مسلمين وأقباطا .

ما ذنب عامة الأقباط إذن الذين يجاورون المسلمين في السكن والشارع والعمل وفي كل مكان ويرتبطون معا بعلاقات مودة وصداقة وشراكة .. ما ذنبهم في أن يتحملوا عار ومسئولية هذا العبث والتهريج الطائفي الذي أقدمت عليه كنيسة الإسكندرية بدون مناسبة إلا مناسبة التهيج وتأجيج روح التعصب والكراهية بين عنصري الأمة؟!

ربما يرى البعض أنني كمسلم أعالي في تقديري للموقف أو أنني أعطيه أكثر مما يستحق ولذا فإنني أنقل حرفيا تعليق الباحث القبطي جرجس يوسف على هذا الصنيع إذ يقول : " هذه المحاولات الصببانية والساذجة لن تحل مشكلة بل سوف تزيد الأمور اشتعالا وتطرفا، فإن فليما من هنا يهاجم سوف يقابله أفلام من هناك وقلما من هنا يهجو سوف يقابله من هناك عدة أفلام تشدد في هجومها علينا، ومسرحية هزيلة وهزنية من هنا تنتقد وتهكم علي دين الآخرين سيقابلها حتما عدة مسرحيات تمزق أحشاء الوطن وسوف ندور في دائرة مفرغة لا نهاية لها.

عندنا في مصر ميراث توارثناه عن الأجداد، أن لنا مع الإخوة المسلمين وحدة وطن ووحدة جوارحتي وإن اختلفنا في العقيدة ونحن فعلا مختلفون وسنظل ولكن أليست هناك نقاط قربي بين الإنجيل والقرآن أو ليست هناك نقاط قربي بين المسيحية والإسلام في المودة والمحبة والرحمة وحسن الجوار والخلق ومكارم الأخلاق والندور والعشور والصدقة والزكاة والصلاة والصوم والعبادة لله الواحد؟ فلماذا لا نبعد مسرحيات تقربنا من بعض بدلا من هذه المسرحية الهزيلة والهزنية والسفة والتي لا تضيف جديدا بل تنكأ الجراح القديمة وتسكب النار علي البنزين وتضع الملح علي القيح لماذا.. ونحن مقبلون علي فترة

جديدة في كل شيء.. ارجوكم يا آباء كنيسة مار جرجس صادروا هذا العمل القبيح واعزوا الخبيث من بينكم فهذه هي وصية المسيح لكم" أنتهى كلام د. جرجس يوسف .
والحال فإن الكنيسة المصرية على مدى تاريخها كله ظلت تنأى بنفسها بعيدا عن أية احتقانات طائفية بل كانت تعبيراً حقيقياً عن روح التسامح السائدة بين المسلمين والأقباط ، وتعبيراً عن الوعي القبطي باعتباره جزءاً أصيلاً من الوعي الوطني العام والذي لم يترك أية مساحات لنمو وتكاثر الوعي الطائفي الممقوت ، وهي ظاهرة طبيعية وواحدة من أهم مظاهر وتجليات عصور النهضة ، ومع بدايات عصر التراجع في نهاية السبعينيات من القرن الماضي ، تأثرت الكنيسة . شأنها في ذلك شأن الأزهر والذي تبدلت فيه الولاءات و بات الولاء للفرد مقدماً على الولاء للوطن .. وما ترتب على ذلك من فساد وإفساد كبيرين

أشير هنا إلى أنه عندما وقعت أحداث العياط الطائفية في شهر مايو عام ٢٠٠٧ وصلني . على إيميلي الخاص . رسائل من أصدقاء أقباط ، استغربوا "تجاهلي" لأحداث "العياط" في مقالي اليومي بصحيفة "المصريون" ، والاكتفاء بالتغطية الخبرية فقط عبرها !
والحال أن تعليقي لم يكن ليختلف عما استقر في ضميري، وعبرت عنه أكثر من مرة في زويتي اليومية، فضلا عن أن الإخوة الأقباط، باتوا من فرط حساسيتهم لا يطبقون أي طرح يتجاهل "دغدغة" مشاعرهم، على حساب الحقائق على الأرض.

وموضوع "العياط" - في معالجه . كان نسخة طبق الأصل، من الأزمات السابقة حيث تعاملت معه النخبة السياسية بمنطق "طائفي" - مسلمون وأقباط . وليس بمنطق "قانوني" . مواطنون مصريون خالفوا القانون . وهنا كان موضع تعميق الأزمة وليس حلها!

لا شك في أننا ندين أي اعتداءات على ممتلكات الأقباط، وفي ذات الوقت ندين ببناء كنيسة بدون ترخيص، فكلاهما عمل يجرمه القانون، وكان من الطبيعي أن يحال الطرفان إلى النيابة العامة للتحقيق.

ما أفهمه عن أحداث "العياط" أن مواطنين . بغض النظر عن انتمائهم الديني ارتكبوا ما يعاقب عليه القانون (أعمال شغب) وليس لأي منهما عصمة أو حصانة تعصمه من المحاكمة بسبب دينه أو مكاتته السياسية أو الاجتماعية.

والمشكلة أن "الأقباط" . ولأسباب أتفهمها . جعلوا منها عملا طائفيا معاديا ضدهم والسلطات استسلمت لهذا الاتجاه وتعاملت معه على هذا النحو، ولو كانت تعاملت معه بـ "مسئولية" لما كنا سمعنا كلمة "مسلم وقبطي" وإنما كنا قرأنا وسمعنا أن "مواطنين" مصريين مارسوا أعمال شغب، أحيلوا على إثرها إلى جهات التحقيق.

أحداث "العياط" .. لو حدثت في أي مكان في العالم، لكان مكانها "المحاكم" وليس "مجالس عرفية" بحضور مشايخ وقساوسة، فالأولى دلالة على "المواطنة" والثانية تكريسا لـ "الطائفية"، فضلا عن المشهد غير المقبول لمفهوم الدولة، حين تصدر الصحف بعناوين تقول إن البابا شنودة كلف فلانا أو علانا بمتابعة الأحداث، وأنه لن يفرط في حق قبطي تعرض للاعتداء! ليجعل من نفسه بديلا عن الرئيس الشرعي المسئول قانونا ودستورا عن حماية الجميع، ومن كنيسته عوضا عن الدولة ذاتها!

الكل حاول استثمار الحدث . رغم خطورته . لصالح أجنادات لا علاقة لها.. لا بحقوق الأقباط ولا بحق الوطن والبلد في أن تكون مستقرة وآمنة، حتى بعض مواقع أقباط المهجر سارعت في استغلاله في "النصب" على الأقباط واستنزاف جيوبهم باسم ضحايا العياط

ونشرت إعلانات تطالب بالتبرع بكل أنواع البنكنوت، وهي تجهل أن الكنيسة المصرية تجلس على كنز، قدره المستشار طارق البشري بـ ٢ مليار دولار سنوياً!

المشكلة الحقيقية هي أن من بيدهم صناعة القرار ليسوا جادين في وضع حل نهائي للاحتقانات الطائفية، فلا يريد المخلصون أن يصارحوا رأس الكنيسة في أن يعرف حدوده، ولا الأخير يريد أن يتنازل عن تدخل الكنيسة في حياة الأقباط بما فيها علاقتهم بالدولة.

فيما لا يريد أحد من المتطرفين أن ينصت لصوت العقل، الكل يريد "فتنة" وحراباً ضرساً، فجميعهم مثل "أثرياء الحرب" لا ضمير لهم إذ تنتفخ الجيوب والكورس والحسابات والأرصدة في البنوك على صوت القنابل وهي تحصد أرباح الأبرياء.

ولا شك في أن أحداث "إسنا" الطائفية التي وقعت في شهر ديسمبر من عام ٢٠٠٧ أعادت من جديد الاعتبار لكلام الأستاذ جمال أسعد عبد الملك، والذي ما انفك يدعو المسيحيين إلى الاستقواء بإخوانهم المسلمين، ولا ينتظروا حلاً من الدولة ولا من الأمريكان فكلاهما له أجدته التي تتبدل أولوياتها بتبدل الأوضاع الإقليمية والدولية.

القانون وحده لن يحل المشكلة، حتى لو أقر قانون البناء الموحد، فبناء كنيسة في منطقة غالبيتها مسلمون أو بناء مسجد في حي غالبيته مسيحيون يحتاج إلى "التراضي" بين الطرفين وليس إلى القانون، وهي وجهة نظر ووجيهة، تصدر من وعي بتعقيدات القرارات التي تتعلق بأي مشكل طائفي.

الدولة طبقت القانون في أحداث الكشخ، ولم يعجب ذلك الأقباط، بل هاجموا القضاء المصري، واتهموه بالتحيز، وتبعته الدولة سبيل "العقل" في أزمة وفاء قسطنطين ولم

يعجب ذلك المسلمين، فلا القانون نافع ولا العقل شافع .. لأنهما صدرا عن "السلطة" التي لا تحظى عادة بثقة ورضى الطرفين: مسلمين ومسيحيين!

الدولة تعتقد أن الأزمة تتعلق باستفزازات طائفية عابرة، ولا تحتاج إلى معالجة قانونية وإنما عرفية ترضية للخواطر الغاضبة، تصرفات السلطة تشي بهذه القناعات والتي اختبرتها أحداث الكشح، حين أحالت ثلاث قساوسة إلى الكنيسة لتأديبهم وفق قانونها الداخلي، رغم إدانتهم بحمل السلاح ضد الدولة، وكذلك عندما رفضت الرضوخ لضغوط المتشددین المسلمين ومطالبهم بتفتيش الأديرة والكنائس عقب أزمة وفاء قسطنطين، راعت مشاعر الرأي العام القبطي، كون بطلنة الأزمة زيجة رجل دين مسيحي تتجاوز محتته ما هو شخصي وعائلي إلى ما هو عام يقتضي التعامل معه بعقل وبحرفية سياسية .

الدولة هنا مثلها مثل الصديق العزيز الأستاذ جمال أسعد عبد الملاك، لا تراهن على القانون بقدر رهانها على المسئولية الاجتماعية، وتلك الأخيرة ظلت هي الرهان الذي اعتصمت به الدولة المصرية، عندما كانت المؤسسات الدينية، إما حاضرة - لصدقيتها كواحدة من أبرز مصادر صوغ الوعي الديني لدى الناس (في الجانب المسلم)، وإما تجسيدا للصوفية الدينية العذبة المتسامحة والحاضنة لتراث التعايش المتركم عبر عشرات القرون (في الجانب المسيحي).

والحال أن هذه المسئولية أنهار جانب كبير منها بعدما فقد الأزهر في السنوات الأخيرة مكانته كأهم رؤفد الاعتدال والوسطية، ليس بسبب تطرفه ولكن بسبب تحوله إلى القيام بدور توفير الغطاء الديني للسياسات الرسمية، فترك فراغا شغلته وتمددت فيه الرؤى الدينية المتطرفة غير المسئولة، حدث ذلك متر'منا مع نجاح تيار التطرف داخل

الكنيسة المصرية وانقلابه على تيار الاعتدال وتفكيكه وتهميشه بلغت في بعضها مبلغ "الإرهاب الديني" بالتكفير والشلح والحرمان.. إذن باتت مصادر صناعة الوعي الديني "متطرفة" على الجانبين فماذا ننتظر من أحداث؟!!

وفي المقابل فإن ما تعتبره الدولة ممارسة عقلانية مسئولة في إدارة الملف الطائفي يعتبره الناس تنازلاً وتساهلاً، والناس لا تفهم في دهاليز السياسة وألاعيبها والحال أن هناك فراغاً كبيراً تركته الدولة بـ"عقلانيتها المسرفة" والمؤسستان الدينيتان الأم: الأزهر (باختفائه) والكنيسة (بتطرفها) وأحيلت المسئولية الاجتماعية من الثلاثة إلى قوى أخرى هي بدورها غير مسئولة ولها أجندتها الخاصة.. ولم يبق إلا صاحب المصلحة الحقيقية في عودة السلام والأمن والطمأنينة إلى حياته وهو الشعب نفسه، عملاً بمقولة أو رأي جمال أسعد بأن الحل في الاستقواء بالشريك الحقيقي صاحب المصلحة وليس بالدولة ولا بالأمريكان ولا بجمعيات حقوقية تتاجر بقضايا البلد كلها وفي هذا السياق فإن بعض الكتاب في مصر انتقدوا المراهنين على دور المؤسسة الدينية الرسمية (الإسلامية والمسيحية) في حل "المشكل الطائفي" في مصر، على أساس أن الطرفين يغذيان ربح التطرف، مهما تظاهرا بإدانتته، وفي سياق وضع "المسجد" كمؤسسة رسمية مقابل "الكنيسة" !!.

والحال أن المسجد ليس مؤسسة دينية رسمية، إلا إذا كان المقصود هو "الأزهر".. ومع ذلك فإن الأزهر يختلف عن الكنيسة، فهو - أو شيخه - لا يعبر عن المسلمين ولا يتحدث باسمهم، ولا يتحمل مسئولية تصرفاتهم إذا أحسنوا أو أساءوا، ولا يلزمه أحد بالاعتذار نيابة عن - أو باسم - من أساء منهم. فالإسلام لم يعرف في تاريخه.. لا رجل الدين ولا

السلطة الدينية ولا المؤسسة الدينية الرسمية، فهذه كلها أسماء و مصطلحات وظواهر أفرزها دين آخر وحضارة أخرى .

الدولة الإسلامية عرفت فقط الفقيه أو العالم وطبقة أهل العلم أو الفقهاء ، التي ظلت عبر التاريخ الإسلامي ، طبقة مستقلة عن الدولة والسلطة الرسمية ، تمارس دورها الدعوي والعلمي من جهة ونقد المجتمع أو السلطة والنظام من جهة أخرى ، ليس لها عصمة ولا قداسة ، يؤخذ منها ويرد ، وليس لها أية سلطة دينية أو أبوية على عامة المسلمين وخاصتهم .

الأزهر منذ تأسيسه كان ولا يزال جامعة علمية ، دور، تلقين العلم الشرعي ، وتخرير الأئمة والفقهاء والعلماء ، حتى سيطرت عليه الأنظمة التي تعاقبت على حكم مصر منذ خمسين عاما ، وحوّلته إلى مرفق حكومي ! .

فالأزهر ودار الافتاء الآن باتا ، جزءا من النظام السياسي ، يعبران عن وجهة نظر النظام..وبالنسبة للمساجد ، فقد باتت جميعها مسئولية أحد عماله أو أحد موظفيه هو وزير الأوقاف ! .

ومن ثم فإذا أخطأ إمام مسجد ، فإن وزارة الأوقاف هي المسئولة عن خطئه ، ولذا فهي . أي الأوقاف . تعاقبه إذا أخطأ أو تعتذر نيابة عنه ، فهذه حقيقة لا ينتطح عليها عنزُن .

فالأزهر (وشيخه) - إذن . يختلفان تماما عن الكنيسة و (رئيسها) ، فالأخيرة تعبر عن الأقباط وهي مؤسسة مستقلة ، لا ولاية سياسية ولا دينية عليها إلا للبابا ، ولقد أصدر الأخير . مثلا . قرارا بمعاقبة جمال أسعد عبد الملاك بسبب أنه قال إن البابا لا يعبر عن الأقباط ! وعاقب قساوسة من قبل مثل ابراهيم عبد السيد ، لأنهم انتقدوه شخصا !

إذن .. إذا أخطأت إحدى الكنائس أو الكهنة أو القساوسة ، فإن على البابا شنودة أن يتحمل مسؤوليته التي ارتضاها لنفسه وكنيسته و عليه الاعتذار ، أو عليه أن يعترف بأنه لا علاقة له بالكنيسة و أنه غير مسئول عنها وعن ممارساتها .

أما الزعم بأن اعتذار البابا ستكون سابقة لها تداعياتها على الجانبين الإسلامي والمسيحي ، باعتبار أن ذلك سيستدعي أن يعتذر شيخ الأزهر عن ممارسات سبق أن مارسها مسلمون ضد أقباط ، فهذا كلام سخيف وفسفسطة وهرؤب من تحمل المسؤوليات واستعلاء و تعال يثير النفوس الثائرة أصلا و يوغر الصدور الغاضبة مما تعرض له دينها من إهانات .

شيخ الأزهر غير مسئول عن بن لادن و لا عن الطواهري و لا عن الملا محمد عمرو و لا عن خالد الإسلامي ولي و لا عن أحداث الكشع . فالأزهر كما بينا فيما سبق ليس مسئولا عن تصرفات المسلمين حتى في المساجد ، مثل مسؤولية البابا عما يحدث في الكنائس فالمساجد الآن مسؤوليتها تقع على وزير الاوقاف و الكنائس تقع مسؤوليتها على البابا شنودة .. و على كل مسئول أن يتحمل مسؤوليته و إلا .. فالفوضى هي البديل و نسأل الله تعالى لنا و لمصر السلامة من هذا العناد و التعالي و الكبر الطائفي الممقوت

وفي ذات الاتجاه واصلتني يوم أمس ٩ يناير ٢٠٠٨ دعوة من منتدى أسس حديثا في القاهرة، يسمى " منتدى الشرق الأوسط للحريات" .. تقول الدعوة " يتشرف منتدى الشرق الأوسط للحريات بدعوتكم لحضور ندوة عن: كيف نوقف العنف ضد الأقباط؟!"

موضوع المنتدى، والذي عبر عنه عنوانه يقطع بـ"جلافة" غير معهودة بأن الأقباط باتوا هدفا للعنف من قبل إخوانهم المسلمين.. وهي مع كامل تقديري للمشاركين فيها أشبه ما

تكون بـ"لافتة تحريضية" أو "مظاهرة طائفية" علنية طففت تثير الشغب الطائفي في شوارع القاهرة.

السؤال موضوع الندوة " كيف نوقف العنف ضد الأقباط؟" يقطع . كما قلت . بأن العنف ضد الأقباط، لم يكن أحداثا عابرة.. الطرفان فيها مدانان، ويستحقان العقاب قضائيا، وإنما بحسب "المنتدى" هو منهج دولة وأسلوب مجتمع ونظام! والحال أن كثيرًا من الحقائق يتعمد الغوغائيون الطائفيون الشوشرة عليها، لإدانة طرف على حساب طرف آخر، فيما يستحق "الشاكي" أن يودع السجن بتهمة إثارة الفتنة وتهديد الأمن القومي المصري، بذات قدر ما يدان به الطرف المعتدي مهما كان حجم الاستفزاز الطائفي الذي تعرض له، وذلك إذا تحاكما إلى القانون وليس إلى "السماحة" في إدارة مثل هذه الأزمات.

في حادث سي دي " كنت أعمى الآن أبصر" في أكتوبر من عام ٢٠٠٥ المسيء للإسلام بالإسكندرية، كان ينبغي معاقبة من اعتدوا على الكنائس من المسلمين وكذلك القساوسة بكنيسة "مارجرس" الذين أنتجوا "الفيلم" ووافقوا على عرضه، لأن ثمة "اعتداء" تعرض له الطرفان وليس طرفا واحدا على حساب طرف آخر.

وفي أحداث "إسنا" منتصف شهر ديسمبر ٢٠٠٧، كان من المفترض أيضا محاكمة الشباب المسلمين الذين تورطوا في إتلاف ممتلكات الأقباط وكذلك محاكمة المواطن القبطي ونجله اللذين تحرشا بفتاتين مسلمتين متنقبتين بدعوا أنهما سرقا هاتفا محمولا. أنا أذكر هنا فقط أمثلة . ولا أحصيها . على أن المسألة في مجملها هي عملية خروج على القانون من الطرفين ينبغي إحالتهما إلى المحاكمة، حيث يعاقب القس الذي أساء

الإسلام في كنيسة "مارجرجرس" والمسلم الذي تعدى على الكنيسة بعد استفززه، وذلك ما كان ينبغي إتباعه في أحداث "إسنا".

غير أن البعض يتاجر بالحدث بانتهازية رخيصة إلى أبعد الحدود، بتوظيف "الحالة القبطية" من أجل تصفية حسابات وثرارات سياسية وأيديولوجية وحزبية ونقابية مع التيار الإسلامي، أو بحثاً عن "سبوبة" من مال "القبط السايب" داخل مصر أو في المهجرا لم يكن عنوان المنتدى يمثل فقط مفاجأة في الجرأة على استباحة السلام الاجتماعي المصري وفي قلب القاهرة، وإنما فيما وردت أسماءهم من المتحدثين إذ بينهم من لا يزال يحتفظ بقدر كبير من احترام وتوقير كل من يعرفهم عن قرب، وأتمنى أن يكونوا قد بلغوا بموضوع الندوة على غير حقيقته التحريضية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنني أقدر "تعاطف" بعض الصحفيين والمنتقدين المصريين، مع "شكاوى" الأقباط، سيما وأن غالبية "التعاطف" يصدر بعفوية وبدون حسابات تأرية مع أي من التيارات السياسية الكبيرة في البلد، وإنما بدافع الإحساس بمسئولية الأغلبية تجاه الأقلية، وإن بالغ البعض في تعاطفه، إلى حد مطالبة الدولة، بإعادة إحياء اللغة القبطية القديمة، لتكون جنبا إلى جنب مع اللغة العربية، بدلا من تركها في الكنائس تنشط تحت الأرض باعتبارها "لغة سرية".. أو أن يحمل ظاهرة "التدين" بين المسلمين المصريين مسئولية ظهور ممارسات قبطية متطرفة أو "مستفزة" وكذلك تنامي الاتجاهات المتزيدة داخل "الجماعة القبطية" نحو الانعزال والتمايز عن الجماعة "الوطنية المصرية" والتي تخطت الكنيسة لتعبر عن نفسها وبشكل لافت في الجامعات المصرية!

هذا الشكل من "التعاطف" الذي عادة ما يكون في سياق "مجاملة" الأقلية، وتطبيب خواطرهم، قد يفاقم بالتركم المشاكل الطائفية في مصر، فالمجاملة تقود بالتبعية إلى

التساهل في إدانة بعض الممارسات غير المسئولة التي توغر صدور الطرفين سواء أكانت صادرة من المسلمين أو من المسيحيين.

على سبيل المثال: قداس "عيد الميلاد" الذي أقيم مساء يوم ٦ يناير ٢٠٠٨ بكاتدرائية الأقباط الأرثوذكس بالعباسية، شهد مفاجأة من العيار الثقيل، إذ تصدر الاحتفالية، ١٩ عضواً من الكونجرس الأمريكي، إلى جانب السفيرين البريطاني والأمريكي بالقاهرة! ولا شك في أن هذا الحضور السياسي الأمريكي الكبير، مهما كانت نية صاحب فكرة الدعوة، تعد عملاً استفزانياً لا تخطئه عين المراقب المحايد.

فالقديس أقيم في الكنيسة المصرية الأم، ولالأقباط الأرثوذكس المصريين، وكما نعلم فإن الأمريكيين لا ينتمون دينياً إلى الأرثوذكسية، حتى يقال أنهم حضروا القداس لأسباب دينية.. وليس لأسباب سياسية أو استعراضية.

قد يفهم البعض أو يفسره، بأنه "استعراض قوة" استهدف "إخافة" و"ترريع" صانع القرار المصري.. صحيح أن الكنيسة ربما تكون قد نحت هذا المنحى من قبيل إظهار التأييد الداخلي من جهة والأمريكي من جهة أخرى للبابا شنودة في معركة الشرعية التي يخوضها ضد البابا الموزي ماكسيموس وخاصة وأن الأخير يستند في قرار ترسيمه أسقفاً لمصر والشرق الأوسط منذ عام ٢٠٠٥ إلى شهادة كنسية صادرة من "سيوارد" بولاية "نبراسكا" الأمريكية.. ربما يكون ذلك صحيحاً، غير أن المشهد قد يحمل أكثر من وجه في تفسيره، أقلها أنه شكل من أشكال "الاستقواء" بالخارج والتي ما انفك البابا شنودة يدينه إعلامياً!

الاحتفالات الدينية في مصر، ليست قصراً على الإخوة الأقباط فقط، ولكن توجد احتفالات دينية للمسلمين، فلماذا يتعامل معها الأمريكيون بعشرات المكايل؟! نحن بالتأكيد نرفض أي حضور أمريكي رسمي أو برلماني في أعياد المصريين سواء أكانوا

مسيحيين أو مسلمين، هذا من حيث المبدأ، فما بالنّا إزاء هذا التلاعب الأمريكي بالملف الطائفي في مصر، عندما قبلوا دعوة "غير مسئولة" من القيادات الكنيسة لحضور قداس عيد الميلاد في شكل استعراض لا يخلو من تعدد حقيقي على السيادة الوطنية المصرية، ولعب بالنار في ملف مترع بالغام ما انفك المجتمع المصري يرتطم فيها من حين لآخر

وفي هذا الإطار أيضا لا أدري سر هذا الهجوم العنيف والقاسي الذي صدر من "أقباط" على البابا الموازي الأنبا "مكسيموس"

الرجل نال . خلال أزمتته مع البابا شنودة . من البهذلة والكلام الجارح ما لا يستقيم وادعاءات البعض من الأقباط بأنهم يتشحون بوشاح "المحبة" كما علمها لهم يسوع عليه السلام!

الكلام تخطى حدود التجريح إلى "البذاءة" بل والهوس والجنون في بعضه!

وعيب البابا مكسيموس أنه كان صريحا إلى حد كبير، عندما كشف أن ٤٠٪ من الكنائس بنيت في مصر بدون ترخيص، وأن الدولة تسامحت كثيرا إزاء هذا التعدي على القانون، وتبرئته للدولة من ظاهرة الهجرة الدينية الداخلية، وتحول عشرات الآلاف من المسيحيين إلى اعتناق أديان وملل أخرى، وحمل كنيسة البابا شنودة مسؤولية هذا التآكل في كتلة الوجود الأرثوذكسي الوطني، بسبب التطرف والتشدد في ملف الأحوال الشخصية وتحول الكنيسة إلى مؤسسة موازية لمؤسسة القضاء الإداري في مصر، منذ إلغائها لائحة عام ١٩٣٨.

المثير للشفقة أن الانتقادات التي وجهت للرجل، تجاهلت هذين الكشفين الكبيرين الصادرين من مرجعية أرثوذكسية . مهما كان حجم الخلاف معها . هي بكل تأكيد مرجعية دينية كبيرة، ولا يمكن التعاطي معها على هذا النحو من الخفة والاستخفاف.

فيما كالت للرجل كل ما ورد في قاموس البذاءة من شتائم لمجرد أن الرجل جامل إخوانه في الوطن، وقال كلاما ودودا يستهدف به التلطف وتهذئة النفوس والخواطرا! ربما يكون هناك أزمة كبيرة بين كاتدرائية العباسية وكاتدرائية المقطم، وخلافات حادة في التفاصيل التي تدرجت مثل كرة الثلج، وتحولت بمضي الوقت إلى مناطق ملغومة، يقع في شراكها كل من أرد حلا لمشكلة، يمسك بخيوطها البابا شنودة وحده ولا يملك سواه قرار إنائها لا الدولة ولا الجن الأزرق.. هذا ربما يكون صحيحا، ولكن المقاربة الأكثر ملامسة لحقيقة ما يجري، أن الأزمة بين الكاتدرائيتين، هي أزمة شرعية، ولعل ذلك ما كان واضحا في وعي بابا المقطم، عندما طرح في وسائل الإعلام أجندة واضحة ومشروعا من وجهة نظره. يحمل "حلا دينيا" لمأزق طائفى أفرزته سنوات العزلة الكنسية في العقود الثلاثة الأخيرة.

ربما يكون على هذا المشروع أو على هذه الأجندة تحفظات من قبل الأقباط سواء دينية أو على مستوى الشرعية، ولكنها في كل الأحوال، تظل رؤية ما انفك صاحبها يطرحها بثقة، متحديا بها كاتدرائية العباسية، وأعتقد أنه ليس من مصلحة الأخيرة ولا من مصلحة محبي البابا شنودة وعشاقه، أن يقابلوا هذا الطرح الهادئ والرصين والذي يعتبره البعض طرحا تقدما، بالهجوم والشتيمة والتجريح ولعن الرجل أثناء الليل وأطراف النهار، إذ أن هذه العصبية وهذا العنف وهذا التوتر لا يعكس إلا عقلا مشلولوا لا يملك قدرة على الإقناع وصد الآخر ومقارنته بالحجة بالحجة..

الانقسام القبطي على القيادة الدينية، ربما لا يسيء إلى الأقباط، فهكذا خلق الناس على الاختلاف وليس على التوحد، ولكن ما يسيء إليهم هو هذا العجز عن إدارة الحوار العقلاني الهادئ فيما بينهم، ثم يحملون الدولة مسئولية هذا العجز ويشكونها لطوب الأرض!